عرض كتاب:

المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية-العربية-العراقية

للاستاذ الدكتور
عبد السلام ابراهيم بغدادي

المدرس الدكتورة
ابتسام محمد العامري(*)

صدر عن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في عمان ٢٠١٠ كتاب بعنوان "المرأة " والدور السياسي : دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية– العربية– العراقية" للأستاذ الدكتور عبد السلام إبراهيم بغدادي الباحث في مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد والمتخصص في الشؤون العربية والأفريقية.

يتناول هذا الكتاب بشكل عام قضية المرأة بوصفها نصف المجتمع من الناحية الكمية وكل المجتمع من الناحية النوعية، وكيف شغلت المرأة رغم القيود والعقبات التي وضعت أمام حركتها أدواراً مهمة في تاريخ الإنسانية متمثلاً بنماذج معروفة لا يمكن لذاكرة الزمن محوها بسهولة، لكن مشاركة المرأة في العمل السياسي حاضراً وماضياً، في البلدان المتقدمة والنامية والمتخلفة على حد سواء مازالت محدودة ومتدنية، برغم المحاولات العديدة– كنظام الكوتا مثلاً– لرفع نسبة مشاركتهن السياسية، وقد عرضت هذه الدراسة المتميزة عن المرأة بنيانها عبر منهجية متسلسلة عالجت موضوعها بقدر ما تيسر للباحث من معلومات، وانتهت بعرض بعض الرؤى والتصورات التي تشدد على ضرورة أخذ المرأة لدورها الحقيقي في المجتمع أو على الأقل تأخذ ببعض هذا الدور حتى تنضج البيئة الاجتماعية العالمية التي تستوعب مثل هكذا دور.

(*) **مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.**

احتوى الكتاب على خمسة محاور أساسية توضح لنا على وفق رؤيا وتحليل رصين حقيقة الدو ر السياسي للمرأة وسبل الارتقاء بهذا الدور عبر تضافر الجهود المشتركة المحلية والدولية، يتناول المحور الأول والذي حمل عنوان طبيعة الدور السياسي المعاصر للمرأة نضالها في سبيل تأكيد وتكريس حقوقها وإثبات إنسانيتها والذي لا يمكن أن يتحقق من خلال دورها على الصعيد السياسي، وهو دور متعدد الأبعاد يشمل سعيها للحصول على حقوقها السياسية وإتاحة الفرصة أمامها للحراك السياسي والاجتماعي، واحتلالها للمراكز التي تتناسب مع إمكاناتها، وتمكينها على وفق قدراتها من تحقيق ذاتها، وإعطاءها الفرصة للمشاركة العامة في المجتمع بما ذلك حق المشاركة في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمحلية وحق تولي الوظائف العامة الى آخره.

أن مثل هذا الدور لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن ثلاثية متوالية أولها : الدور السياسي للرجل، فالأدوار الاجتماعية والسياسية لكليهما مشتركة، كما أن مثل هذا الدور لا يمكن أن يكون فردياً أو عفوياً أو تلقائياً، وإنما يكون من خلال أوعية وأدوات وتنظيمات توظف فيها إمكانات المرأة مثل الجمعيات والاتحادات النسائية وغيرها، وثانيهما : أن دور المرأة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن دعم الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية، وثالثهما: دور المجتمع الدولي عبر إتاحة الفرصة للنساء للتحرر من القيود غير الموضوعية اجتماعياً وسياسياً.

لذا نجد أن عمل المرأة السياسي أنصب في المقام الأول على قضية تحررها اجتماعياً كمقدمة لابد منها لنيل حقوقها السياسية.

ويتطرق المحور الثاني الموسوم الواقع السياسي للمرأة عالمياً وعربياً ومحلياً، فعلى الصعيد العالمي، ورغم ما أحرز من تقدم كبير في الاعتراف بدور المرأة فأن إمكانات مشاركتها بشكل فعال في المجتمع لم يتحقق حتى الآن بشكل كامل، فاستناداً الى التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني العالمي، فأن هناك

انخفاضاً واضحاً في نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية حتى في بلدان متقدمة مثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان، أما على الصعيد العربي فأن كل المؤشرات والإحصائيات المعلنة تدل على أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية متدنية جداً، مما يجعل الدول العربية تحتل مراتب متأخرة في لائحة التمثيل النسائي في برلمانات العالم، أن هذا يعني أن النساء العربيات مازلن يعانين من التهميش وعدم الفاعلية وعدم فسح المجال أمامهن للمشاركة في عملية اتخاذ القرار ليس على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الاقتصادي والذي يعد من أ هم أسباب تخلف المجتمعات العربية.

ولا يختلف الأمر على الصعيد المحلي عنه على الصعيد العربي، فالوقائع والتجارب تدل على عدم وصول المرأة العراقية حتى الآن الى مواقع القرار السياسي المؤثر أو الفاعلية السياسية على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا الا في حالات محدودة، فرغم حضور النساء العددي في بعض الفعاليات السياسية مثل مجلس النواب– وصلت نسبة تمثيلهن الى ثلث مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٧٥ مقعد في انتخابات عام ٢٠٠٥ و١٨.٥% في انتخابات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠– وبعض الوزارات بفعل تطبيق نظام الحصة أو الكوتا . الا أن مساهمتهن في اتخاذ القرارات السياسية مازالت ضعيفة، ويعود ذلك الضعف الى أسباب عدة منها: انتماء النساء الى أحزاب منحتهم هذه المقاعد، لذا فأن هذا المقعد يدفعهن الى الائتمار باوامر وتوجيهات رؤساء الكتل والأحزاب التي وصلت الى مجلس النواب من خلاله م، وافتقار معظم النائبات الى الكفا يةِ اللازمة التي تؤهله ن للمساهمة بقوة في الاقتراحات والتعديلات السياسية، وصعوبة الاتصال ما بين النائبة البرلمانية والمواطنين لمعرفة مطالب الشعب وطموحاته بسبب سوء الأوضاع الأمنية، وتشتت المدافعات عن حقوق النساء العراقيات بين الأحزاب والكتل، فضلاً عن تأثير الثقافة السائدة في العراق، وال تنشئة الاجتماعية التي تعد معوقا أمام دور المرأة

السياسي في المجتمع والتي ما زالت تنظر الى المرأة كونها أدنى من الرجل في مجال العمل السياسي فضلاً عن أسباب أخرى لا يسعنا المجال لذكرها.

أن تفعيل دو ر المرأة السياسي في العراق يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات الحكومية التي بإمكانها فيما لو كانت جادة في هذا المجال الى دفع المرأة الى مراكز القيادة، وإزالة العقبات القانونية التي تحمل تميزاً واضحاً ضد المرأة، والضغط على الأحزاب السياسية لترشيح عناصر نسائي ة كفوءة وفاعلة في العمل السياسي، والدفاع عن مصالح النساء، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية..الخ.

أما المحور الثالث فيتجه الى تفسير دور المحددات المختلفة التي تؤدي دوراً واضحاً في ضآلة الدور السياسي للمرأة بدءاً بالمحددات الموضوعية التي يجملها الباحث في نقا ط أبرزها التخلف الذي يسود المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث بوصفه أحد أشكال مقاومة التغيير والحداثة، وقوة الروح العصبية والقبلية والعشائرية في المجتمع، والتنشئة الاجتماعية التي تعلي من شأن الرجل وتقلل من شأن المرأة، وانخفاض درجة الوعي الاجتماعي بدور المرأة، وقصور الثقافة السائدة التي ترى أن الإدارة السياسية للمجتمع حصراً للرجال دون النساء، وعدم وجود قوانين وسياسات داعمة لحقوق المرأة، وضعف تشكيلات المنظمات والمؤ سسات النسوية، وعدم وجود سياسات جادة من قبل الهيئات الرسمية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للإرتقاء بوضع المرأة، والفهم الخاطئ للدين الإسلامي لحرمان المرأة من حقها الطبيعي في العمل السياسي، والفقر والبطالة وانخفاض مستويات التعليم التي تعاني منها المرأة التي تجبرها على تفضيل تأمين مستلزمات الحياة الضرورية على العمل السياسي، ومروراً بالمحددات المتداخلة بشقيها الموضوعية والذاتية التي يتحدد أبرزها بـ : الأمية التي تصل الى مستويات عالية في الدول العربية خاصة في اليمن التي وصلت النسبة فيها الى ٧٣.٧% والتي يتحمل مسؤوليتها المجتمع والمرأة على حد سواء، وطبيعة النظم التربوية ووسائل الأعلام التي ساهمت في الحد من إسهام المرأة

في العمل السياسي، وافتقار المرأة الى الخبرة السياسية اللازمة والذي يعود الى عاملين: المجتمع الذي لم يوفر لها الفرص الكافية للتعليم والتدريب، وظروف المرأة الخاصة.

ويرى الباحث أنه برغم أتساع حجم قبول النساء في الجامعات ومستويات التعليم المختلفة في الدول العربية، الا أن ذلك صاحبه ارتداد في مجال تطور ثقافة المرأة ودرجة تقدمها بسبب سيادة الطابع الاستهلاكي للحياة المعاصرة ، وانتهاءً بالمحددات الذاتية التي يتمثل أبرزها في: عدم الاستمرارية في العمل السياسي، فهذا الانقطاع الذي توجبه ضرورات الزواج والتفرغ لرعاية الأسرة، فضلاً عن أسباب أخرى يضعف من إمكانية تراكم الخبرة السياسية والتنظيمية للمرأة من جهة، ومن إمكانية خلق النموذج القابل لأن تتمثله وتطوره الأجيال اللاحقة، وعدم ثقة النساء بمنح اصواتهن لبني جنسهن من الأناث، وأتكالية كثير من النساء واعتمادها على مبادرات الآخرين.

لقد استطاعت المرأة في أحيان كثيرة وأزمان مختلفة وظروف متنوعة أن تخرق بعض هذه المحددات وتصل الى السلطة، وأن كان وصولها أحياناً نتيجة انتمائها لعوائل مثقفة ومتعلمة أو عوائل أتاحت فرصة كافية لبناتها لتلقي قدرً من التعليم، او بفضل تحدرهن من عوائل سياسية احترفت العمل السياسي أو بفعل انخراطهن في النضال ض د الاستعمار والاحتلال، اوتأييده ن وولائهن للسلطة او الحزب الحاكم وتطرق المحو ر الرابع من الجهود المبذولة من اجل الارتقاء بالدور الساسي المعاصر للمرأة الدولي والعربي ، فعلى المستوى الدولي تحركت العديد من الدول سواء بصفة منفردة أو مجتمعة لضمان حق المرأة في التصويت، واثمرت جهودها في هذا المجال عن منح حق التصويت لها في نهايات القرن الت اسع عشر وبداية القرن العشرين ومنتصفهفي دول مثل نيوزيلندا ١٨٩٣ وفنلندا والنرويج ١٩٠٦ والدنمارك وإيسلندا ١٩١٥ والولايات المتحدة ١٩٢٠، كما تضافرت الجهود الدولية مجتمعة لإصدار تشريعات دولية تضمن الحقوق السياسية للمرأة مثل تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على هذه الحقوق بنصوص صريحة وواضحة، والإعلان العالمي لحقوق

الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨، واتفاقية حقوق المرأة السياسية لعام ١٩٥٣، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان عام ١٩٧٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، فضلاً عن الاتفاقيات القارية لحقوق ا لإنسان والتي تعزز من دور المرأة، فضلاً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي انشأتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ والتي منحت صلاحيات واسعة للقيام بعملها.

وتعززت الجهود الدولية لرفع مستوى دور المرأة السياسي عبر المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية التي أصدرت تشريعات وبيانات ونداءات تدعو الى أنصاف المرأة ومنحها حقوقها كإنسانة كاملة الأهلية منها مؤتمر نيروبي ١٩٨٥، ومؤتمر القاهرة، الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة العالمي في بكين عام ١٩٩٥.

أما على الصعيد العربي، فأن الجهود انقسمت ما بين الجهد الفكري الريادي المتمثل في اهتمامات الخطاب النهضوي بقضايا المرأة لاسيما كتابات الطهطاوي ومحمد عبده وقاسم أمين، ونشاطات الجمعيات والصحافة النسوية، وكتابات مجموعة من الشعراء والمفكرين الداعين الى تحرير المرأة ومنحها الفرصة في التعليم والعمل، والجهد التشريعي الرسمي المتمثل في إعطاء المرأة حقها في العمل السياسي عبر منحها حق التصويت والترشيح للانتخابات، وقد تفاوتت الدول العربية في منح هذا الحق فمنها من منحته في وقت مبكر كما هو الحال مع جيبوتي- وأن كان شكلياً- في عام ١٩٤٦ ولبنان ١٩٥٢، ومنها من منحته في وقت متأخر كما هو الحال مع قطر في عام ٢٠٠٧، والجهد المدني (التطوعي) المتمثل بتأسيس المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء عام ١٩٩٦ في المغرب، وهي محكمة رمزية شعبية تعمل على مكافحة العنف ضد النساء بكافة أشكاله، حيث بادر بتأسيسها عدد من المنظمات المدنية العربية والشخصيات المستقلة من ١٣ بلداً عربياً.

ويتطرق المحور الخامس والأخير الى نظام الكوتا وضمان مشاركة المرأة في العمل السياسي، فالكوتا بتعريف بسيط هي تخصيص عدد من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية بهدف تحقيق نقلة نوعية في عدد النساء المشاركات والقفز على

المعوقات التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها السياسية، وقد طبقت العديد من الدول ابتداءً من النرويج التي طبقته في سبعين ﻣﻦ القرن الماضي وانتهاءً بالدول العربية التي طبقته في بداية الألفية الثالثة والتي كان آخرها العراق الذي طبق نظام الكوتا بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، فقد نص قانون إدارة الدولة العراقية المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والأنظمة والتشريعات الصادرة عن المفوضية العامة للانتخابات على ضرورة الا تقل نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية عن ربع عدد الأعضاء.

لقد انطلقت أصوات كثيرة تقيم كل من جانبها نظام الكوتا، فالمعارضون له ينطلقون في اعتراضاتهم من مبدأ أن النظام يتعامل مع المرأة كاقلية، فضلاً عن أن الكوتا تعد من أسهل الوسائل حسب اعتقادهم للوصول الى المقعد النيابي بغض النظر عن قدراتها وإمكاناتها، أما المؤيدون لنظام الكوتا فينطلقون في تأييدهم من مبدأ أن الكوتا تعد آلية تدخل إيجابي لصالح المرأة، وخطوة على طريق المساواة والديمقراطية والإصلاح السياسي، كما أنها تحقق شمولية لتمثيل جميع شرائح المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة في التنافس على المقاعد المخصصة للنساء ولا يحصر التنافس والتمثيل في إطار النخبة من النساء.

وهناك رأي ثالث يجمع ما بين المناصرة والمعارضة لنظام الكوتا، فأصحاب هذا الاتجاه لا يحبذون نظام الكوتا ولكنهم يرون في الوقت نفسه أنه أمر لابد منه، فهذا النظام يجب أن يتم الأخذ به لفترة معينة فقط بوصفه من التدابير الكفيلة لوصول المرأة الى البرلمان وكنوع من التمييز الإيجابي لصالح المرأة، لكنهم يرون من جانب آخر أن ضمان الوصول الى البرلمان عن طريق هذا النظام سيقلل بلاشك من فاعلية المرأة، ويكبح روح المبادرة لديها، ويجعلها مجرد واجهة لإكمال العدد أو النصاب المطلوب، ورغم السلبيات التي تضمنها نظام الكوتا بحسب أصحاب هذا الرأي فأنها تعد ضرورية لتدريب المرأة على العمل السياسي حتى تنضج الظروف، فضلاً عن

كونها كما هو الحال في العراق ضرورة ملحة، لأنه بدون الكوتا فأن إمكانية وصول المرأة العراقية الى البرلمان صعبة أن لم تكن متعذرة ليس بسبب الثقافة الذكورية فحسب وإنما لعدم امتلاك المرأة الخبرة السياسية أو الثقافة السياسية– القانونية الكافية لمنافسة الرجل في الانتخابات العامة.

ويبدو أن نظام الكوتا ساعد النساء لاسيما العراقيات الناشطات في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان على رفع سقف مطالبهن الى مرحلة ما بعد الكوتا من خلال اعطائهم تمثيلاً أوسع في الحكومة الجديدة، وتعيين واحدة في أحد المناصب الثلاثة الرئيسة ولكل من اللجان القدرة داخل البرلمان البالغ عددها ٢٤ لجنة، ومشاركة المرأة في الحوار السياسي ومفاوضات تشكيل الحكومة، ورفع نسبة الكوتا من ٢٥% الى ٣٣% أو ٤٠% لفسح المجال بشكل أوسع لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

أن رفع سقف المطالب هذا يدل على ضيق المسالك المؤدية الى مشاركة المرأة في العمل السياسي من جهة وازدياد وعي المرأة بحقوقها السياسية من جهة أخرى.

لقد توصل الباحث في نهاية كتابه العميق بتحليله والغزير بمعلوماته الى استنتاج مفاده أن تفعيل دور المرأة السياسي– في العراق والدول العربية– وتمكين المرأة من ممارسة دورها السياسي والاجتماعي وتمتعها بالحقوق السياسية والمدنية لا يمكن أن يأتي من فراغ أو بمعزل عن الآخرين وإنما من خلال الكفاح والمشاركة والمساواة مع الرجل من خلال محاربة القيم الاجتماعية المتخلفة، وتشجيع وتعميق دور الاتحادات والمنظمات النسائية، والمشاركة والتنسيق مع الجهود الدولية في هذا المجال، وتفعيل إداء المرأة في البرلمانات العربية من خلال إجراء تغيير جذري في بنية النظام السياسي المسيطر الى غير ذلك من الإجراءات.